صيغة: (قال لي، قال لنا) عند البخاري من حيث الغرض والحكم

محمد زهير عبد الله المحمد *

تاريخ وصول البحث: ٢/٥/٢٠٠٧م تاريخ قبول البحث: ١٤/٨/٢٠٠٧م

ملخص

تناولت هذه الدراسة مسلكاً من مسالك الإمام البخاري في صحيحه يتعلق باستعماله لصيغة من صيغ التحمل والأداء، وهي: "قال لي"، أو "قال لنا". واختلف العلماء في بيان حكمها من حيث الاتصال، والغرض منها، وبخاصة عند البخاري في صحيحه. حيث قام الباحث بتتبع أقوالهم في ذلك وعرضها ومناقشتها.

ومما يبرز قيمة هذا البحث أيضاً استقراء المواضع التي استعمل البخاري فيها هذه الصيغة في صحيحه، وبيان آراء شراح صحيح البخاري في غرض البخاري منها، ومناقشتها، ونقدها.

وخلص الباحث من خلال الأدلة الواضحة إلى نتائج أهمها أن هذه الصيغة لها حكم الاتصال، وأنّ الأصل في غرض استعمالها عند المحدثين المذاكرة، خلافاً لما ذكره ابن حجر في غرض البخاري منها.

Abstract

This study addressed one of the paths used by Al-Bukhari in his saheeh that is using one form of receiving the holy sura and transferring it to other persons. This form is (Qal Lee) He said to me, scholars have note reached an agreement in its judgment in terms of communication and the purpose of using this form, particularly at Al- Bukhari in his saheeh. The study tracked scholars opinions about this issue.

The importance of this study also lies in the fact that Al- Bukhari induced the position in which this form was used in his saheeh, then clarifying the Al- Bukhari Saheeh explains opinions concerning the purpose of using this form, discussing it, then criticizing it.

By the obvious proofs, the study conclude that this form has a communication judgment, and the origin of using this form between narraters of Suna was verifying the holy sura, contrasting the opinion of Ibn Hujr about this issue.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه المنتخبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد،

فإنّ السنة الشريفة لقيت عنايةً فائقةً من المحدّثين، استجابةً لقولِ الباري ﷻ: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[٩: الحجر]. فوضعوا في سبيلِ تحقيقِ ذلكَ قواعدَ بما يكفل الحفاظَ عليها، واتَّبعوا شروطاً في الرواية تدل على مدى حرصهم ودقّتهم.

وتنوعت الدراساتُ حولَ قواعد المحدِّثين في الروايةِ، قديماً وحديثاً، وجاءت هذه الدراسةُ لتبحثَ في مسلكٍ من مسالك الإمام البخاري في صحيحه يتعلّق بإيرادهِ صيغة من صيغ التحمل والأداء وهي: صيغة: "قال لي" أو "قال لنا"، حيث وجدت الإمام البخاري استعملها في مواضع عِدَّة من صحيحه، استرعت اهتمام شراح البخاري، وعلماء مصطلح الحديث –رحمهم الله–.

ورأيتُ أن أبحثَ في هذه الصيغة عند الإمام البخاري عن شيوخه من حيث الغرض والحكم؛ لأسهم في سلسلة دراسات كثيرة خدمت صحيح البخاري.

* أستاذ مساعد، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.

مشكلة البحث:

اختلف العلماء في غرض الإمام البخاري من إيراده هذه الصيغة في صحيحه عن شيوخه، هل يأتي بها للمذاكرة أو للعرض أو المناولة، أو للإجازة؟ ووجدت الحافظ ابن حجر أتى برأي جديد لم يذكره مَن سبقه، وادّعى أنّه بناه على الاستقراء، فدفعني ذلك للبحث في هذه المسألة، وبخاصة أنّ عدداً من العلماء المتقدمين، والمحدَثين تبنّوا رأي ابن حجر دون مراجعةٍ، أو تحقيقٍ.

أهداف البحث:

يمكن إجمال أهداف البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما حكم "قال لي"، أو "قال لنا" عند المحدثين عامة؟

٢- ما حكم "قال لي"، أو "قال لنا" عند البخاري خاصة؟

٣- ما مدى صحة ما ذكره بعضُ المحدّثين في أن هذه الصيغة عند البخاري للمذاكرة، أو للإجازة، أو للعرض، أو المناولة؟

٤- وما مدى صحة ما ذكره ابن حجر في أن البخاري يستخدمها في الأغلب في الموقوفات، أو في المتابعات، وأحيانا في المذاكرة؟

٥- ما غرض البخاري من استعمالها في صحيحه؟

منهجية البحث:

أ- تتبع أقوال المحدّثين فيما يتعلّق بصيغة "قال لي"، أو "قال لنا"، من حيث الغرض، والحكم ومن ثمّ تقويمها ونقدها.

ب- استقراء المواضع التي استعمل فيها البخاري هذه الصيغة في صحيحه، معتمدا على النسخة اليونينية من صحيح البخاري وأيضا فتح الباري لابن حجر لأهميتهما في بيان الفروق بين النسخ.

ج- تحليل حكم هذه الصيغة واستنباطه عند البخاري، وبيان غرضه من استخدامها.

الدراسات السابقة:

دُرِس صحيح البخاري قديماً وحديثاً في مجالات كثيرة لا تخفى على المتخصص في علم الحديث، وأبرع من اعتنى به، ودرسه قديماً الإمام البارع العلم خاتمة المُحَقّقين ابن حجر -رحمة الله -، في كتابه الموسوم بـــ"فتح الباري"، ومقدّمته الشهيرة "هدي الساري"، وكتابه "تغليق التعليق".

ووجدتُ ابن حجر جاء برأي جديد في غرض البخاري من صيغة "قال لي" أو "قال لنا"، ولم يوافقه العيني في شرح صحيح البخاري عليه، وعرض ابن حجر رأيه بوضوح في مواضع عِدّة من شرحه للبخاري، وادعى أنّه بنى رأيه على استقراء، إلا أنّه لم يتكلم على كل المواضع التي وردت فيها هذه الصيغة، وإنّما عرض رأيه في بعض المواضع، دون بعض، والناظر في بعض المواضع التي أهمل ابن حجر التعليق عليها يجد إشكالا في أنّه لا يتوافق بعضها مع ما قرره ابن حجر.

وأما الدراسات الحديثة حول هذه المسألة، فلم أجد بعد البحث مَنْ طرق بابها في بحث مستقل غير ما وجدته في كتاب " التدليس، وأحكامه، وآثاره النقدية لمؤلفه: "صالح الجزائري"، إذْ تعرّض لهذه المسألة في مطلبين من مطالب كتابه يتعلقان بالصيغة من حيث الإفراد والجمع. واقتصر عمله على ذكر مواضع في البخاري استعمل فيها الصيغتين دون استقراء، ورأي ابن حجر فيها من غير مناقشة أو نقد، هذا بالإضافة إلى أخطاء في النتائج التي توصل إليها، كقوله: إنَّ البخاري خصّ الموقوفات الواضحة في الوقف بصيغة "قال لي" أما الموقوفات التي تحتمل الرفع فقد خصّها بصيغة "قال لنا". وادعى أنّ هذه النتيجة استفادها من أقوال ابن حجر، وتتبعه للصحيح، أي التفرقة بينهما من حيث الغرض، وسيتبين في أثناء هذا البحث أنّ ابن حجر لم يقل ذلك. وقوله أيضاً: إنّ البخاري لم يستعمل صيغة "قال لي" في المرفوعات إلا عن شيخ

واحد وهو خليفة بن خياط العصفري[1]. وسيتضح خطأ ذلك من خلال ما سيأتي من عرض المواضع التي استعمل فيها البخاري هذه الصيغة.

ولذا جاء هذا البحث ليعرض هذا الموضوع من جوانبه كافة بطريقة منهجية موضوعية، أبتغي الوصول من خلالها إلى الصواب إن شاء الباري ﷻ، فهو الموفّق إليه.

خطة البحث:

تتألف خطة البحث من مقدمة وثمانية مطالب وخاتمة.

المقدمة : واشتملت على مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومنهجيته والدراسات السابقة.

المبحث الأول : حكم صيغة "قال لي" أو "قال لنا" من حيث الاتصال، ومرتبتها.

المبحث الثاني : الغرض من استعمال صيغة "قال لي، قال لنا".

المبحث الثالث: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لنا" في صحيح البخاري.

المبحث الرابع: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لي" في صحيح البخاري.

المبحث : التحليل والمناقشة.

الخاتمة : واشتملت على أهم نتائج البحث.

وأخيراً أرجو منه سبحانه أن أكون وفقت في هذا البحث، فإن كان صواباً فمنه سبحانه، وإن كان مِن خطأ فمني، وأسأله سبحانه أن يغفر لي، ويتجاوز عني، إنه جواد كريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: حكم صيغة (قال لي، قال لنا) من حيث الاتصال ومرتبتها:

وهذا المبحث فيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم صيغة (قال لي، قال لنا) عند المحدّثين من حيث الاتصال ومرتبتها.

المطلب الثاني: حكم صيغة (قال لي، قال لنا) عند البخاري من حيث الاتصال ومرتبتها.

المطلب الأول: حكم (صيغة قال لي، قال لنا) عند المحدثين من حيث الاتصال ومرتبتها.

سأعرض هنا رأي المحدّثين من المتقدمين، والمتأخرين في هذه المسألة مؤخِّراً الحديث عن رأي الإمام البخاري إلى محلِّه.

من المعروف أن صيغة "قال لي"، أو "قال لنا" من صيغ التحمل والأداء. وأداء الحديث: هو روايته وتبليغه، وهناك صيغ يستخدمها الراوي عند أداء الحديث بحسب الطريقة التي تحمّل بها الحديث. وتحمّل الحديث هو: أخذ الحديث عن الشيخ بطريقة معينة من طرق التحمل[2].

والطرق التي ذكرها المحدّثون بلغت ثمانية، ابتداءً بالسماع وانتهاءً بالوجادة. فما موقع هذه الصيغة بين هذه الصيغ من حيث الاتصال؟

عند النظر فيما ذكره المحدثون نجد أن هذه الصيغة ذكرت في القسم الأول من طرق التحمل وهو السماع. والسماع هو: قراءة الشيخ في معرض الإخبار ليروى عنه سواء أكان من حفظه أم من القراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين[3]؛ لأنّ النبي ﷺ أخبر الناس ابتداء وأسمعهم ما جاء به، فتلقى الصحابة عنه الحديث، ورووه للناس وأسمعوه لهم؛ لذا عدَّت مرتبة السّماع أعلى مراتب التلقي.

والناظر في كتب أهل الحديث يجد أنّهم ذكروا صيغ أداء يعبر بها عن التحمل بطريقة السّماع، لكن لابد من ملاحظة أَمْرٍ مهم من حيث استعمال هذه الصيغ للدلالة على السّماع وهو استعمال المتقدمين، واستعمال المتأخرين كما يأتي:

أ- **عند المتقدِّمين**: فيجوز أن يقول السامع منه: (حدّثنا، وأخبرنا وأنبأنا) وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان، وهي صيغ بمعنى واحد من حيث اللغة.

ونقل الحاكم أنّه مذهب الأئمة الأربعة[٤]. وقال القاضي عياض: "لا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان"[٥].

وهذا الذي قاله عياض إنما كان قبل أن تحرر الاصطلاحات، وهو باعتبار المعنى اللغوي.

وتعقّب ابن الصلاح كلام عياض، وقال: "في هذا نظر، وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ على ما سنبينه -إن شاء الله تعالى- أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ؛ لما فيه من الإيهام والإلباس، والله أعلم"[٦].

وهذا مذهب جمهور المتقدمين في اعتبار المعنى اللغوي في اصطلاحاتهم، بل كان ذلك مذهب الصحابة ﷺ. فالألفاظ التي ذكرها المتقدمون للتعبير عن السماع كفيلة ببيان هذا المعنى، ثم تحررت الاصطلاحات فيما بعد وكان ابن الصلاح رائدهم في ذلك، والقاضي عياض بحث مسألة الجواز في زمنه فلا يعاب عليه ذلك.

وقال النووي: "قال الخطيب البغدادي: أرفعها سمعت، ثم حدثنا، وحدثني، ثم أخبرنا، وهو كثير من الاستعمال"[٧].

قلت: لم يقل الخطيب ما نقله النووي عنه هكذا في موضع واحد وإنما قاله في مواضع متفرقة فلخّص النووي كلامه وكذا فعل ابن كثير[٨].

ونصّ الخطيب في الكفاية على أن الراوي بالخيار بين قوله: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، فيما يسمع من لفظ المحدّث، إلا أن أرفع هذه العبارات سمعت.

وذكر رحمه الله: أنّ جماعة من أهل العلم لم يكونوا يخبرون عما سمعوه إلا بـــ (أخبرنا)، ومنهم حماد ابن سلمة، وابن المبارك، وهشيم... الخ كلامه[٩].

ثم ذكر الخطيب بإسناده إلى بعض الحفاظ أنه قال: "لا يختلف أصحاب الحديث أن أصحّ مراتب السماع قول الراوي: سمعت فلاناً يقول، سمعت فلاناً يقول إملاءً، كان من لفظ الراوي أو قراءة أو مذاكرة، إذا كان الناقل ثقة متقناً لأنها سماعات من لفظه. قال: وكذلك حُقَّ هذا في لسان العرب، ومثله في لسانها أيضاً: قول الراوي: حدثنا فلان، قال: ثنا فلان، ومثله في لسانها أيضاً: قوله: أخبرنا فلان قال: أخبرنا فلان، وكذلك قوله: أنبأنا فلان قال أنبأنا فلان، وكذلك قوله: خبرنا فلان، ونبّأنا فلان، وكذلك: قال لنا فلان، وكذلك قوله: ذكر لنا فلان قال: ذكر لنا فلان. كل هذه الألفاظ عند علماء اللِّسان عبارة عن التحديث مثل سمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً، وإنما الخلاف فيها بين علماء الشريعة في استعمالها من جهة العرف والعادة لا من جهة الحكم"[١٠].

وحاصل الأمر هنا: أن كثيراً من المتقدمين كانوا يساوون بين (حدثنا، وأخبرنا، وسمعت، وأنبأنا، وقال لنا ...الخ) من حيث تعبيرها عن السماع، وقد سبق القول إن بعضهم كما نقل الخطيب كان يقتصر على (أخبرنا)، وسبق نقل كلام عياض الذي نقل الاتفاق على جواز ذلك. فجاء المتأخرون فجعلوا كل لفظة تدل على طريقة من طرق التحمل توخياً للدقة والأمانة، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة منها ما يتعلق بالترجيح عند التعارض إلى غير ذلك.

ب- **عند المتأخرين**: الناظر في كتب المتأخرين يجد هناك تفريقاً بين هذه الصيغ بحسب طريقة التحمل. فجعلوا (سمعت وحدثني) للسماع، و(أخبرنا) للقراءة على الشيخ، و(أنبأنا) للإجازة، و(قال لي، أو قال لنا، أو ذكر لنا) لسماع المذاكرة[١١].

والذي ينبغي التنبيه عليه هو أن المتقدمين والمتأخرين يجمعون على أن "قال لي"، أو "قال لنا" يعبّر بهما عن السماع ولهما رتبة بقية صيغ السماع من حيث الاتصال، وأنهما صريحتان في ذلك.

وذكر السيوطي أن (قال لنا) مثل (حدثنا) من حيث العربية فقال: "قال العراقي: وقد كان بعض أئمة

العربية، وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن المرجل ينكر اشتراط المحدثين التلفظ بـ (قال) في أثناء السند، وما أدري وجه إنكاره؛ لأن الأصل هو الفصل بين كلامي المتَكَلِّمَيْن للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مُضمر، والإضمار خلاف الأصل. قلت: وجه ذلك في غاية الظهور؛ لأن (أخبرنا وحدّثنا) بمعنى (قال لنا)، إذ حدّث بمعنى قال. و(نا) بمعنى (لنا)، فقوله: حدثنا فلان حدثنا فلان: قال لنا فلان قال لنا فلان، وهذا واضح لا إشكال فيه، وقد ظهر لي هذا الجواب وأنا في أوائل الطلب، فعرضته لبعض المدرسين فلم يهتدِ لفهمه لجهله بالعربية، ثم رأيته بعد نحو عشر سنين منقولاً عن شيخ الإسلام، وأنه كان ينصر هذا القول ويرجّحه، ثم وقفت عليه بخطّه فلله الحمد"(١٢).

وأما مرتبة "قال لي"، أو "قال لنا" من بين الألفاظ الدالة على السماع: فجمهور المتقدمين -كما مرّ - لم يفرّقوا بين حدثني، وأخبرني، وأنبأني، وسمعت، وقال لي، بالإفراد والجمع وجعلوها ألفاظاً معبّرة عن السماع، وكانوا تارة يستعملون هذه، وتارة تلك، لكن من حيث ترتيبها نجد أن الخطيب البغدادي جعل أرفع العبارات سمعت، ثم حدثني، ثم أخبرني، ثم نبأني وأنبأني-بالإفراد والجمع- ونقل الاختلاف عن بعضهم في التقديم والتأخير(١٣)، ولم يتعرض لذكر رتبة (قال لنا وقال لي). والظاهر من كلام المحدثين أنهما تأتيان عقب (أنبأنا).

قال العراقي صاحب الألفيه:

"وقدّم الخطيب أن يقــولا ... سمعت إذ لايقبل التــأويلا

وبعــدها حــدثنا حــدثني ... وبعد ذا أخبرنــا أخبرنــي

وهو كثير ويزيد استعمله ... وغير واحد لما قد حَمَلَــه

من لفظ شيخه وبعده تــلا ... أنبأنـــا نبأنـــا وقُلّـــلا

وقوله: قال لنا ونحوهــا ... كقولـــه: حـــدثنا لكنهـــا

الغالب استعمالها مــذاكرة ... ودونها قال بلا مجاورة"(١٤)

مع التنبه لمسألة تقديم الإفراد على الجمع.

والحاصل أنّ الترتيب كالآتي:

الأول : أن يقول سمعت، مع أن هناك خلاف بين المحدّثين بين سمعت وحدثني.

الثاني : حدثني ثم حدثنا.

الثالث : أخبرني ثم أخبرنا.

الرابع : أنبأني ونبأني ثم أنبأنا ونبأنا(١٥).

أما "قال لنا"، و"قال لي" فقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله - أنّهما تأتيان في الرتبة الخامسة قال: "الخامس: أن يقول: قال لنا، أو، ذكر لنا، أو قال لي، أو ذكر لي. وهذه الألفاظ تلي في الرتبة أنبأنا وما ذكرناه معها"(١٦).

قلت: ولعل وجه تأخير"قال لي"، أو "قال لنا" عن كل ألفاظ السماع عندهم باعتبار أنهم يستعملونهما في المذاكرة. والمذاكرة هي: مدارسة الحديث بقصد التثبت(١٧). وقال الشيخ أحمد شاكر هي: "أن يتذاكر أهل العلم فيما بينهم في مجالسهم ببعض الأحاديث، فإنهم حين ذاك لا يحرصون على الدقّة في أداء الرواية؛ لتيقنهم أنها لم يقصد بها السماع منهم، ولذلك منع جماعة من الأئمة الحمل عنهم حال المذاكرة"(١٨).

وهذا الذي ذكره لا يعني أنّ جميع من روى بطريقة المذاكرة كان متساهلاً، بل قد يخبر المحدث بأنّه مقصود بالسماع فيتحرى في روايته، والله أعلم.

المطلب الثاني: حكم صيغة (قال لي، قال لنا) عند البخاري من حيث الاتصال ومرتبتها.

سبق وأن نقلنا أقوال بعض علماء الحديث في حكم هذه الصيغة من حيث الاتصال، وأنّهما "كحدّثنا"، لكن يجمل بنا أن ننتقل إلى الجانب التطبيقي عند

البخاري لنتبين هل هي عنده تفيد الاتصال؟ وإن كانت كذلك فما مرتبتها عنده؟

ذكره عمدة المحققين ابن حجر أن "قال لنا"، أو "قال لي" عند البخاري تفيد الاتصال، وأنها بمرتبة "حدثنا"، ونص كلامه هو: "وجدت كثيراً مما قال فيه: قال لنا في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا"[١٩]. وقال أيضا: "قوله: وقال لي علي بن عبد الله أي: ابن المديني، كذا لأبي ذر والأكثر، وفي رواية النسفي: وقال علي بحذف المجاورة، وكذا جزم به أبو نعيم، لكن أخرجه المصنِّف في التاريخ فقال: حدثنا علي ابن المديني، وهذا مما يقوي ما قررته غير مرة من أنّه يعبّر بقوله: قال لي في الأحاديث التي سمعها"[٢٠].

هذا كلامه - رحمه الله تعالى – في أنّ هذه الصيغة تساوي حدثنا عند البخاري.

وذكر السخاوي أمثلة يرد بها على من نفى الاتصال في صيغة: "قال لي". فقال: "لكنه مردود عليهم فقد أخرج البخاري في الصوم من صحيحه حديث أبي هريرة قال: قال: إذا نسي أحدكم فأكل وشرب، فقال فيه: حدثنا عبدان. وأورده في تاريخه بصيغة قال لي عبدان.

وكذا أورد حديثاً في التفسيـــر من صحيحه عن إبراهيم بن موسى بصيغة التحديث، ثمّ أورده في الإيمان والنذور منه أيضا بصيغة: قال لي إبراهيم بن موسى، في أمثلة كثيرة حقق شيخنا باستقرائه لها أنه إنما يأتي بهذه الصيغة إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف أو في السند منْ ليس على شرطه في الاحتجاج"[٢١].

وينبغي أن أشير هنا أن دليل ابن حجر، والسخاوي على أن حكم هذه الصيغة عند البخاري الاتصال هو أنّ البخاري أورد الحديث الذي رواه في صحيحه بصيغة "قال لنا"، أو "قال لي" في كتابه التاريخ الكبير بصيغة "حدثنا" أو العكس، لكن الأمثلة كانت متعلقة بصيغة "قال لي" دون "قال لنا". وقد وقفت -بحمد الله- على أحاديث أوردها البخاري بصيغة "قال لي"، و"قال لنا" في كتابه الصحيح، وهذا لم ينتبه له ابن حجر ولا السخاوي -على أهميته- في تقرير حكم الاتصال لهذه الصيغة. كما وقفت أيضا على أمثلة أخرى أوردها البخاري في صحيحه بصيغة "حدثنا" وفي التاريخ بصيغة "قال لنا".

فمن الأحاديث التي وردت بصيغة "حدثنا" و"قال لي" في الصحيح:

قال البخاري في صحيحه: "حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب، قال: البحيرة التي يمنع درّها للطواغيت... الخ. قال: وقال أبو هريرة: قال النبي ﷺ: رأيت عمرو بن عامر بن لحيّ الخزاعي يجرّ قصبه في النار[٢٢]، وكان أول من سيّب السوائب[٢٣]"[٢٤].

وروى البخاري هذا الحديث في موضع آخر لكن بصيغة "قال لي" فقال: "وقال لي أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، سمعت سعيداً، يخبره بهذا. قال: وقال أبو هريرة: سمعت النبي ﷺ نحوه"[٢٥].

فهذا حديث رواه البخاري في صحيحه بالاسناد نفسه، وبالمتن نفسه، لكن تارة بصيغة "قال لي"، وتارة بصيغة "حدثنا".

ومن الأحاديث التي وردت بصيغة "حدثنا" في الصحيح، و"قال لنا" في التاريخ:

أولاً: قال البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني الأنصاري: "قال لنا مسدّد، حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا مالك، قال: حدثني محمد بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة"[٢٦].

وهذا الحديث رواه البخاري في صحيحه فقال: "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَيْسَ فِيمَا أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةٍ مِنْ الإِبِلِ الذَّوْدِ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنْ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ"(٢٧).

فيلحظ أن الإسناد في الحديثين هو الإسناد نفسه لكنه عبر في تاريخه بصيغة قال لنا وفي صحيحه بصيغة حدثنا مما يدل على تساويهما عنده والله أعلم.

ثانياً: وأيضاً مثاله ما رواه البخاري في تاريخه بسنده فقال: "قال لنا سليمان بن حرب: نا حماد بن زيد، عن سماك بن عطيّة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس: أُمِر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلاّ الإقامة"(٢٨).

وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه فقال: "حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أُمِرَ بِلالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ إِلا الإِقَامَةَ"(٢٩).

وهنا روى الحديثين بالإسناد نفسه إلا أنه رواه تارة بصيغة "قال لنا"، وتارة بصيغة "حدثنا" لتساويهما عنده من حيث الرتبة والله أعلم.

فهذه الأمثلة دلت على أنّ "قال لنا"، أو "قال لي" صريحتان في الاتصال، ويبقى السؤال هنا: ما دام أنهما كذلك، فَلِمَ يروِ الحديث أحياناً في صحيحه بصيغة "قال لنا"، أو "قال لي"؟ هذا ما سيكون البحث فيه فيما سيأتي من خلال المواضع التي استخدم فيها البخاري هذه الصيغة مع ملاحظة صفة الأحاديث التي تستخدم فيها تلك الصيغة، والله الموفق.

المبحث الثاني:

الغرض من استعمال صيغة (قال لي، قال لنا)

وهذا المبحث يشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الغرض من استعمال صيغة (قال لي، قال لنا) عند المحدثين.

المطلب الثاني: الغرض من استعمال صيغة (قال لي، قال لنا) عند البخاري.

المطلب الأول: الغرض من استعمال صيغة (قال لي، قال لنا) عند المحدثين.

سأعرض هنا أقوال المحدثين في الغرض من استعمال هذه الصيغة، لنتبين هل اتفقوا عليه؟ أم أنّهم اختلفوا في ذلك؟ ثم أذكر بعد ذلك ما قالوه في تفسير صنيع البخاري على الخصوص، والله الموفق.

أفاد العلامة ابن الصلاح أنّ هناك صيغاً يستعملها المحدّثون للتعبيرِ عمّا سمعوه في المذاكرة، وخصّ صيغة "قال لنا" من بينها فقال: "وأما قوله: قال لنا فلان أو ذكر لنا فلان فهو من قبيل قوله: حدثنا فلان غير أنه لائق بما سمعه منه في المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا. وقد حكينا في فصل التعليق عقيب النوع الحادي عشر عن كثير من المحدّثين استعمال ذلك معبّرين به عمّا جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأوضح العبارات في ذلك أن يقول: قال فلان، أو ذكر فلان من غير ذكر قوله: لي ولنا، ونحو ذلك"(٣٠).

فأفاد ابن الصلاح هنا أنّ "قال لنا"، و"قال لي" كحدثنا من حيث الاتصال، ثم ذكر أنّ استعمال هذه الصيغة لائق بما سمعه منه في المذاكرة -من حيث غرض الاستعمال-، وهو به أشبه من حدثنا، وإن كان ابن الصلاح يحبّذ استعمال صيغ أخرى في المذاكرة تكون أوضح منها. ونقل في فصل التعليق عن بعض المتأخرين من أهل المغرب -ولم يسمه-: أنّ كثيراً من المحدّثين استعملوا "قال لي"، وقال لنا معبّرين بهذه الألفاظ عمّا جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأن الإسناد الذي يستعمل فيه البخاري هذه الألفاظ لم يذكره للاحتجاج، وإنّما للاستشهاد به(٣١).

لكنّ ابن الصلاح لم يوافق على ما قاله هذا المغربي، ويرى أنّ الأليق بالمذاكرة لفظ "قال فلان"، و"ذكر فلان"، دون "قال لي"، و"قال لنا"، مستشهداً بقول من هو أعرف بالبخاري، وهو أبو جعفر بن حمدان

النيسابوري[٣٢]، وسيأتي ذكر ذلك في أثناء عرض الآراء في غرض البخاري من استعمال هذه الصيغة. ومن ثم فرأي ابن الصلاح يفيد أنّ "قال لنا" لها حكم الاتصال. ويفهم منه أيضاً جواز استعمال صيغة "قال لي"، أو "قال لنا" في المذاكرة مع أنّ أوضح العبارات في المذاكرة (قال فلان، وذكر فلان).

وأما قول المغربي فيما يتعلق بأن الإسناد الذي تستعمل فيه هذه الصيغة يكون للاستشهاد لا للاحتجاج فإنّه يقصد أن المحدّثين عادة لا يقصدون التحديث في مجالس المذاكرة، ويتساهلون في ذلك. فقد قال الخطيب البغدادي: "إذا أورد المحدّث في المذاكرة شيئاً أراد السامع له أنْ يدونه عنه فينبغي له إعلام المحدّث بذلك ليتحرّى في تأدية لفظه، وحصر معناه"[٣٣].

وما ذكره ابن الصلاح ذكره غيره من المحدّثين، فقد قال العراقي في ألفيته:

وقوله: قال لنا ونحوها كقوله: حدثنا لكنها الغالب استعمالها مذاكرة ودونها قال، بلا مجاورة[٣٤].

وشرحها الإمام السخاوي فقال: "وقوله - أي الراوي-: "قال لنا" ونحوها مثل "قال لي"، أو ذكر لنا، أو ذكر لي كقوله حدثنا فلان في الحكم لها بالاتصال حسبما عُلِم ممّا تقدّم، مع الإحاطة بتقديم الإفراد على الجمع لكنها -أي هذه الألفاظ - الغالب من صنيعهم استعمالها فيما سمعوه حال كونه مذاكرة"[٣٥].

المطلب الثاني: الغرض من استعمال صيغة (قال لي، قال لنا) عند البخاري.

بعد التتبع وجدت أنَّ أقوال العلماء في الغرض من اتيان البخاري بهذه الصيغة ما يأتي:

أولا: المذاكرة والمناظرة: وهذا الرأي نقله ابن الصلاح -وهو يتحدث عن صيغ التعليق- عن بعض المتأخرين من المغاربه ولم يسمّه، قال ابن الصلاح: "وبلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنّه جعله قِسْماً من التعليق ثانيا، وأضاف إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه "وقال لي فلان"، و"روّانا فلان"، فوسم كلّ ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى. وقال: متى رأيت البخاري يقول: قال لي فلان وقال لنا فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكره للاستشهاد به، وكثيراً ما يعبِّرُ المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قلّما يحتجون بها"[٣٦].

ولم يرتض هذا الرأي – وسيأتي ردّه عليه في القول الثاني- كذلك ردَّه ابن حجر، حيث قال: "لم يُصب هذا المغربي في التسوية بين قوله: قال فلان، وبين قوله: قال لي فلان، فإن الفرق بينهما ظاهر لا يحتاج إلى دليل، فإنْ قال لي مثل التصريح بالسماع، وقال المجرّدة ليست صريحة أصلاً"[٣٧].

لكن لا بدّ من التنبيه هنا على أن ابن حجر لا يمنع استعمال هذه الصيغة مطلقا في المذاكرة، وإنما لا يقصر هذا الغرض عليها كما سيأتي في أثناء عرض رأي ابن حجر.

وذكر السخاوي اسم بعض من صرّح بأن البخاري يستعمل قال لنا في المذاكرة فقال: "وممّن صرّح بأن البخاري بخصوصه يستعملها في المذاكرة أبو إسماعيل الهروي[٣٨] حيث قال: عندي أن ذاك الرجل ذاكر البخاري أنه سمع من فلان حديث كذا فرواه بين المسموعات لهذا اللفظ، وهو استعمال حسن ظريف، ولا أحد أفضل من البخاري"[٣٩].

ومن ذهب أيضا إلى أنّ البخاري يستعمل هذه الصيغة للمذاكرة الإمام الكرماني شارح صحيح البخاري[٤٠]، وتبعه العيني[٤١] في رأيه كما صرّح في غير موضع من كتابه عمدة القاري راداً على ابن حجر رأيه في ذلك، وتجنباً للتكرار ستأتي النقول عنهما في أثناء عرض رأي ابن حجر.

ثانيا: العرض والمناولة: والعرض هو أن يعرض التلميذ على الشيخ ما يقرؤه وله صور متعددة[٤٢]. والمناولة: هي إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته

مع إجازته به صريحاً أو كنايةً[٤٣]. وقد ذكر النووي أنّ من صور المناولة المقرونة بالإجازة أن يدفع الطالب إلى شيخه سماعه، فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول: هو حديثي، أو روايتي، فاروه عني، أو أجزت لك روايته، وذكر النووي أنّ غير واحد من أئمة الحديث سمّى ذلك عرضاً، وذكر أنّ هذه الصورة حري أن تُسمّى عرض المناولة، وبيّن أنها بمنزلة السماع في القوة عند بعض المحدثين، لكنه رأى أنها منحطة عن السماع والقراءة على الصحيح[٤٤].

وممن ذهب إلى أن البخاري يأتي بصيغة "قال لنا"، أو "قال لي" في العرض والمناوله أبو جعفر بن حمدان النيسابوري، ونقل ابن الصلاح قوله في أثناء ردّه على المغربي الذي ادعى أنها في المذاكرة فقال: "وما ادّعاه على البخاري مخالف لما قاله من هو أقدم منه، وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر ابن حمدان النيسابوري، فقد روينا عنه أنه قال: كل ما قاله البخاري: قال لي فلان، فهو عرض ومناولة"[٤٥].

ويفهم من هذا النقل أنّ ابن الصلاح يرتضي قول أبي جعفر، إذ أنّه نقل كلامه، وأثنى عليه بأنه أعرف بالبخاري. وكلام المغربي الذي ردّ ابن الصلاح عليه كان في عدة صيغ هي: "قال لي"، و"قال لنا"، و"زادنا"، ولكنّ ابن الصلاح ردّ عليه بقول أبي جعفر في صيغة "قال لي" مما يُظهِر أنّ هذه الصيغ تتساوى عنده.

وعقّب العلائي على نَقْلِ ابنِ الصلاح بقوله: "ولكن هذا لا يقدح في الاتصال؛ لأنّ ما يحصل في المذاكرة سماع، والعرضُ والمناولةُ من أنواعِ التحمل المقتضي للاتصال، لكن ذلك كلّه منحط عن درجة السماع المقصود"[٤٦]. فظاهر من كلام العلائي أنّ المذاكرة سماع منحط عن درجة السماع المقصود فهي رتبة أقل.

ولم يرتض ابن حجر كلام أبي جعفر النيسابوري مطلقا كما سيأتي، وقد ذكر الإمام السخاوي أنّ أبا جعفر انفرد بذلك[٤٧].

ثالثا: الإجازة: وهي الإذن بالرواية لفظاً، أو كتباً[٤٨]. وممّن قال بهذا الرأي أبو عبدالله بن منده[٤٩]. ونقل عنه ذلك العراقي فقال[٥٠]: "وليس البخاري مدلّسا، ولم يذكره أحد بالتدليس فيما رأيت إلا أبا عبدالله بن منده، فإنه قال في جزء له في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة: أخرج البخاري في كتبه الصحيحة، وغيرها، "قال لنا فلان" وهي إجازة، و"قال فلان" وهو تدليس. قال: وكذلك مسلم أخرجه على هذا".

وعقب العراقي عليه بقوله: "وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحد فيما علمته. والدليل على بطلان كلامه أنّه ضمّ مع البخاري مسلماً في ذلك، ولم يقل مسلم في صحيحه بعد المقدّمة عن أحد من شيوخه قال فلان، وإنّما روى عنهم بالتصريح، وهذا يدل على توهين كلام ابن منده".

وقال ابن حجر بعد أن نقل كلام ابن منده : " ولم يوافق ابن منده على ذلك"[٥١]. وكان ابن حجر ذكر في موضع آخر أنّه لا يلزم من تفريق البخاري في مسموعاته بين صيغ الأداء من أجل مقاصد تصنيفه أن يكون مدلّسا[٥٢].

ومن الذين ذهبوا أيضا إلى أن غرض البخاري من صيغة (قال لي) هو أنه يأتي بها في الإجازة يوسف ابن أحمد بن إبراهيم أبو يعقوب الحافظ[٥٣]، نقل ذلك عنه السخاوي فقال: "وخالف أبو عبد الله بن منده في ذلك حيث جزم بأنه إذا قال: (قال لي) فهو إجازة، وكذا قال أبو يعقوب الحافظ إنه رواية بالإجازة". وقد أبطل السخاوي هذا الرأي بقوله: "بل قال أبو نعيم... عقب حديث من مستخرجه أخرجه البخاري بصيغة كتب إلي محمد بن بشار هذا الحديث بالإجازة، ولا أعلم له في الكتاب حديثاً بالإجازة غيره، وذكر السخاوي أنّ ذلك ما كان عن شيوخه بغير واسطة[٥٤].

رابعا: يستعمل البخاري صيغة (قال لي، قال لنا) لأغراض هي:

أ- في الأحاديث الموقوفة.

ب- في المرفوعات التي يكون في إسنادها من ليس على شرطه.

ج- يستعملها أحيانا في المذاكرة.

وهذا رأي ابن حجر وما سبقه أحد إليه، وتبعه على رأيه القسطلاني في شرحه إرشاد الساري. وقد صرّح ابن حجر برأيه في غير موضع من كتابه فتح الباري، وفي غيره من كتبه.

فقال في تعريف أهل التقديس ردّا على ابن منده: "والذي يظهر أنّه يقول فيما لم يسمع قال، وفيما سمع لكن لا يكون على شرطه أو موقوفاً (قال لي أو قال لنا)، وقد عرفت ذلك بالاستقراء من صنيعه"[٥٥].

وقال في النكت ردا على ما حكاه ابن الصلاح عن أبي جعفر النيسابوري: "وأمّا ما حكاه عن أبي جعفر بن حمدان وأقرّ أن البخاري إنما يقول: قال لي في العرض والمناولة ففيه نظر، فقد رأيت في الصحيح أحاديث عدّة قال فيها: "قال لنا" فلان وأوردها في تصانيفه خارج الجامع بلفظ: "حدثنا" ووجدت في الصحيح عكس ذلك، وفيه دليل على أنهما مترادفان. والذي تبين لي بالاستقراء من صنيعه أنه لا يعبّر في الصحيح بذلك إلا في الأحاديث الموقوفة أو المستشهد بها فيخرج ذلك حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب، ومن تأمّل ذلك في كتابه وجده كذلك"[٥٦].

وأما ما ذكره ابن حجر في أنّ البخاري يستعمل صيغة "قال لي"، أو "قال لنا" في المذاكرة فمنه ما قاله في تعليقه على بعض الأحاديث التي وردت فيها: "هو موصول، وإنّما عبَّر بقوله: قال لنا لكونه موقوف مغايرة بينه وبين المرفوع، وقيل إنّه لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة، وهو محتمل، ولكنه ليس بمطّرد؛ لأنّي وجدت كثيراً ممّا قال فيه: (قال لنا) في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا"[٥٧].

وقد ذكر ابن حجر رأيه هذا في مواضع أخرى أيضاً فقال: "قوله: وقال لنا أبو نعيم: قال الكرماني تبعاً لغيره: الفرق بين "قال لنا"، و"حدثنا" أن القول يستعمل فيما يُسمع من الشيخ في مقام المذاكرةِ، والتحديثُ فيما يُسمع في مقام التحمل أهـ. لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصراً في المذاكرة، فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف، وفيما يصلح للمتابعات، لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة، والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبراً فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع"[٥٨].

وقد تعرّض ابن حجر في فتح الباري لبيان غرض البخاري من إيراده "قال لي"، أو"قال لنا" في بعض الأحاديث التي وردت فيها هذه الصيغة.

وتعقب الإمام العيني كلام ابن حجر مرجّحا قول الكرماني فقال: "قال الكرماني: قال: قال لنا آدم، ولم يقل: حدثنا آدم؛ لأنّه لم يذكره لهم نقلاً، وتحميلاً بل مذاكرةً، ومحاورةً، ومرتبته أحطّ درجةً من مرتبةِ التحديث. وقال بعضهم: هو محتمل، لكنَّه ليس بمطّرد لأنّي وجدتُ كثيراً مما قال فيه: قال لنا في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا انتهى. قلت: الصواب ما ذكره الكرماني أنّه من باب المذاكرة، وهكذا قال صاحب التوضيح[٥٩]: إنّه من باب المذاكرة، والكرماني ما ادّعى الاطّراد فيه حتى يكون هذا محتملاً، بل الظاهر فيه أنّه غير موصولٍ ولا مسند، ولا يلزم من قوله: لأني وجدت كثيراً... إلى آخره أن يكون قد أسند أثرَ ابن عمر هذا في تصنيف آخر غيره بصيغة التحديث، ولهذا قال صاحب التلويح[٦٠]: هذا التعليق أسنده ابن أبي شيبة عن ابن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنّه كان يصلي سبحته مكانه"[٦١].

والعيني يريد من ابن حجر أن يطّرد ذلك في الأمثلة كلها حتى يصح ذلك عنده، أي أن يكون ما رواه بصيغة قال لنا ورد بصيغة حدثنا حتى يحكم له بالاتصال، وهذا ليس بلازم؛ لأنّ كثيراً من العلماء –

كما سبق- ذكروا بأنّ قال لنا تفيد الاتصال سواء عند البخاري أم عند غيره، ولكن المهم يبقى حول غرض البخاري منها.

وقال العيني في أثناء شرحه لحديث رواه البخاري بصيغة: قال لي: محمد بن المثنى: "وهو موقوف على عائشة، وقال بعضهم كأنّه لم يصرح فيه بالتحديث لكونه موقوفاً على عائشة. قلت: إنّما ترك التحديث لأنّه أخذه عن محمد بن المثنى مذاكرة وهذا هو المعروف من عادته)[٦٢]. وقال أيضاً عن حديث فيه "وقال لنا أحمد بن حنبل": "وأخذ البخاري عنه هنا ذاكرة، ولم يقل حدثنا، ولا أخبرنا"[٦٣]. وقال أيضا في حديث ورد فيه: "وقال لي مسدد": "كأنه أخذ هذا عنه مذاكرة، لكنه موصول لقوله: قال لي"[٦٤].

إلا أن العيني أصابه تردد في بعض المواضع، فقال وهو يعلق على حديث وردت فيه صيغة قال لي علي ابن المديني: "كذا بغير سماع، فإما أن يكون مذاكرة، أو عرضاً، أو يكون محمد ابن أبي القاسم ليس بمرضي عنده"[٦٥]. فذكر ثلاثة احتمالات، الأخير منها يوافق ما كان يذكره ابن حجر من أن البخاري يذكرها في المرفوعات التي فيها من ليس على شرطه.

المبحث الثالث: المواضع التي وردت فيها صيغة قال لنا في صحيح البخاري.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لنا" في البخاري، وعلّق ابن حجر على الغرض منها.

المطلب الثاني: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لنا" في البخاري، ولم يعلّق ابن حجر على الغرض منها.

المطلب الأول: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لنا" في البخاري، وعلق ابن حجر على الغرض منها:

ت	الموضع	تعليق ابن حجر
١	"وقال لنا محمد بن يوسف"[٦٦]. ذكره في ترجمة الباب	الحديث موقوف
٢	"وقال لنا آدم"[٦٧]. ترجمة الباب	الحديث موقوف
٣	"قال لنا أبو نعيم"[٦٨]. ترجمة الباب	ذكر ابن حجر في رده على الكرماني في أنها للمذاكرة بأن البخاري يستعملها إما فيما ظاهره الوقف أو فيما يصلح للمتابعات. ولم يحدد ابن حجر أحدهما. والحديث موقوف كما هو ظاهر.
٤	"وقال لنا مسلم"[٦٩]	ذكر ابن حجر أن فيه أبان العطار، والبخاري لا يخرج له إلا استشهاداً. والحديث مرفوع.
٥	"وقال لنا سليمان"[٧٠]. ترجمة الباب.	ذكر ابن حجر أن عادة البخاري الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات غالباً وفي المتابعات نادراً ولم يحدد ابن حجر أحدهما. والحديث موقوف كما هو ظاهر.
٦	"وقال لنا أحمد بن حنبل"[٧١]. ترجمة الباب	الحديث موقوف

المطلب الثاني: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لنا" في البخاري، ولم يعلق ابن حجر على الغرض منها:

ت	الموضع	تعليق الباحث
١	وقال لنا الحميدي كان عند ابن عيينة	هذا أول موضع في صحيح البخاري وردت فيه هذه الصيغة، وفي ترجمة الباب،

ت	الموضع	تعليق الباحث
	حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا وسمعت واحدا"[٧٢]	وهو ليس حديثاً مرفوعاً ولا موقوفاً. بل هو من قول الحميدي. فهو موقوف عليه
٢	"وقال لنا إسماعيل"[٧٣]	الحديث مرفوع. وإسماعيل هو ابن أبي أويس انتقى البخاري حديثه الصحيح. وهو في المتابعات
٣	"وقال لنا أبو نعيم"[٧٤]	الحديث موقوف، وذكره في ترجمة الباب.
٤	"وقال لنا قبيصة"[٧٥]	الحديث يحتمل حالتين: أ-الرفع ب- مرسل صحابي. وأخرجه في المتابعات، وسيأتي بيانه.
٥	"وقال لنا محمد ابن يوسف"[٧٦]	الحديث مرفوع. وأخرجه في المتابعات.
٦	"وقال لنا أبو معمر"[٧٧]	الحديث مرفوع. وفيه من ليس على شرط البخاري وهي أم عمرو بنت عبدالله بن الزبير بن عوام، استشهد بها البخاري وذكرها الذهبي في المجهولات. وقال: عنها ابن حجر مقبولة.
٧	"وقال لنا أبو نعيم"[٧٨]	الحديث موقوف. وفيه من ليس على شرط البخاري وهو: نصير بن الأشعث. قال المزي: روى له البخاري في الصحيح متابعة.
٨	"وقال لنا أبو الوليد"[٧٩]	الحديث موقوف. ورواه البخاري في الشواهد لأن في إسناده من ليس على شرطه وهو حمّاد بن سلمة.
٩	"وقال لنا أبو نعيم"[٨٠]	الحديث موقوف. وذكره في ترجمة الباب.
١٠	"وقال لنا الحميدي"[٨١]	الحديث مرفوع. وقد ذكر ابن حجر أنها رواية ابن عساكر (لنا). وأخرجه في المتابعات.

المبحث الرابع: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لي" في صحيح البخاري.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لي" في البخاري، وعلّق ابن حجر على الغرض منها.

المطلب الثاني: المواضع الـــتي وردت فيها صيغة "قال لي" في البخاري، ولم يعلّق ابن حجر على الغرض منها.

المطلب الأول: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لي" في البخاري، وعلق ابن حجر على الغرض منها:

ت	الموضع	تعليق ابن حجر
١	"وقال لي يحيى ابن صالح"[٨٢]. ترجمة الباب	الحديث موقوف.
٢	"قال لي محمد بن المثنى"[٨٣]. ترجمة الباب	الحديث موقوف.
٣	"وقال لي علي بن عبدالله"[٨٤]. ترجمة الباب	ذكر ابن حجر أن البخاري يعبر بهذه الصيغة في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر، أو حيث تكون موقوفة. ولم يحدد ابن حجر أحدهما. لكنه ذكر فيما بعد أنّ اسناد الحديث فيه محمد بن أبي القاسم الطويل، توقف فيه البخاري مع كونه أخرج حديثه هذا ولم يخرج له غيره. والحديث مرفوع.
٤	"وقال لي إسماعيل"[٨٥]. ترجمة الباب.	ذكر ابن حجر أنه ظهر له بالاستقراء أن البخاري إنّما يستعمل هذه الصيغة فيما يورده

ت	الموضع	تعليق ابن حجر
		موصولا من الموقوفات أو مما لا يكون من المرفوعات على شرطه. ولم يحدد ابن حجر أحدهما. والحديث موقوف على ابن شهاب.
٥	"وقال لي خليفة"[٨٦]	قال ابن حجر: "هو ابن خياط العصفري، وأكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهذه الصيغة، لا يقول: حدثنا ولا أخبرنا، وكأنه أخذ ذلك عنه في المذاكرة".

المطلب الثاني: المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لي" في البخاري، ولم يعلق ابن حجر على الغرض منها:

ت	الموضع	تعليق الباحث
١	"وقال لي عمرو بن علي"[٨٧]	الحديث موقوف. ذكره في ترجمة الباب.
٢	"وقال لي خليفة"[٨٨]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات. وقد ذكر ابن حجر في تعليقه على بعض أحاديث خليفة أن ما رواه البخاري عنه بهذه الصيغة كأنّه أخذه عنه في المذاكرة.
٣	"وقال لي أحمد بن محمد"[٨٩]	الحديث موقوف. ذكره في ترجمة الباب
٤	"وقال لي عياش"[٩٠]	الحديث مرفوع، ترجمة الباب
٥	"وقال لي إبراهيم"[٩١]	الحديث موقوف. ذكره في ترجمة الباب.
٦	"قال لي علي بن عبدالله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث"[٩٢]	ليس حديثاً. وإنما هو من قول علي بن عبد الله. فهو موقوف عليه.
٧	"وقال لي خليفة"[٩٣]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات.
٨	"وقال لي خليفة"[٩٤]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
٩	"وقال لي خليفة"[٩٥]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
١٠	"قال لي عبدالله بن رجاء"[٩٦]	الحديث مرفوع. لم يعلق ابن حجر على غرض البخاري من الصيغة لكنه ذكر فيما بعد أن فيه عمران القطان لم يخرج له البخاري إلا استشهاداً. قال ابن حجر: "قال لي عبد الله بن رجاء كذا لأبي ذر، ولغيره: "قال عبد الله بن رجاء" ليس فيه "لي". وعبد الله بن رجاء هذا هو: الغداني البصري قد سمع منه البخاري"[٩٧]
١١	"وقال لي خليفة"[٩٨]	الحديث موقوف. متابعات
١٢	"وقال لي أبو اليمان"[٩٩]	حديث موقوف، أخرجه البخاري في موضع آخر بالاسناد نفسه لكن بصيغة "حدثنا".
١٣	"وقال لي خليفة"[١٠٠]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
١٤	"وقال لي إسماعيل"[١٠١]	الحديث موقوف
١٥	"وقال لي مسدد"[١٠٢]	الحديث موقوف على أنس
١٦	"وقال لي خليفة"[١٠٣]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
١٧	"وقال لي خليفة"[١٠٤]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات

ت	الموضع	تعليق الباحث
١٨	"وقال لي ابن بشار"[١٠٥].	هو ابن محمد المعروف ببندار. والحديث موقوف، ذكره في ترجمة الباب
١٩	"وقال لي عبدالله"[١٠٦]	الحديث مرفوع. لم يعلق ابن حجر على غرض البخاري من الصيغة لكنه ذكر فيما بعد أن عبد الله كاتب الليث يعتمده البخاري في الشواهد.
٢٠	"وقال لي خليفة"[١٠٧]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
٢١	"وقال لي خليفة"[١٠٨]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
٢٢	"وقال لي خليفة"[١٠٩]	الحديث مرفوع. ساق البخاري الحديث مقرونا برواية عياش بن الوليد وخليفه. متابعات
٢٣	"وقال لي خليفة"[١١٠]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
٢٤	"وقال لي خليفة"[١١١]	الحديث مرسل صحابي، أخرجه في المتابعات.
٢٥	"وقال لي خليفة"[١١٢]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات.
٢٦	"وقال لي خليفة"[١١٣]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات
٢٧	"وقال لي إبراهيم بن موسى"[١١٤]	الحديث مرفوع. أخرجه في المتابعات. وهذه الصيغة جاءت في رواية غير أبي ذر، وسيأتي بيان ذلك في أثناء التحليل.
٢٨	"وقال لي طلق"[١١٥]	الحديث موقوف. ذكره في ترجمة الباب

المبحث الخامس: تحليل الجداول، ومناقشة رأي ابن حجر:

أولاً: بلغ عدد المواضع التي استعمل البخاري فيها صيغة "قال لنا"(١٦) موضعاً. وعدد المواضع التي استعمل فيها صيغة "قال لي" (٣٣) موضعا. فيكون المجموع (٤٩) موضعاً.

ثانياً: عدد المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لنا" وعلق ابن حجر عليها(ستة) مواضع:

١- خمسة منها كان الحديث موقوفاً.

٢- وواحد منها مرفوع، في الاستشهادات.

ثالثاً: عدد المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لنا" ولم يعلق ابن حجر عليها(عشرة) مواضع:

١- أربعة منها مرفوعات، أخرجها في المتابعات.

٢- وموضع واحد يحتمل حالتين: أ- الرفع. ب- الإرسال. أخرجه في المتابعات. وذكر ابن حجر أنه يحتمل لأدلة أتى بها أن يكون ابن عباس لم يشهد الحديث، إما لأنه لم يولد، أو كان صغيراً، فعلى هذا يكون حديثه مرسلاً. ويحتمل أن يكون شهد ذلك فرواه مباشرة عن النبي ﷺ، فيكون متصلاً مرفوعاً. ولم يرجّح ابن حجر أحدهما.

٣- وخمسة منها موقوفات، اثنان منها في المتابعات، وذكر الباقي في تراجم الأبواب.

رابعاً: عدد المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لي"، وعلق ابن حجر عليها (خمسة) مواضع:

١- ثلاثة منها موقوفات، في تراجم الأبواب.

٢- موضع واحد مرفوع، في المتابعات.

٣- موضع واحد، أخرجه عن خليفة، وعلق ابن حجر عليه بأن كل ما أخرجه البخاري عنه كأنه أخذه عنه في المذاكرة، وهو في المتابعات.

خامساً: عدد المواضع التي وردت فيها صيغة "قال لي"، ولم يعلق ابن حجر عليها (ثمانية وعشرون) موضعاً:

١- عشرة مواضع منها موقوفات، خمسة منها في تراجم الأبواب، وواحد في المتابعات، والبقية ليست كذلك.

٢- سبعة عشر موضعاً مرفوعات: ستة عشر أخرجها في المتابعات. وموضع واحد في ترجمة الباب

٣- وموضع واحد: مرسل صحابي، في المتابعات. وظهر أنّ (١٥) موضعاً كانت عن خليفة بن خياط.

سادساً: نص ابن حجر في الفتح على أن أحاديث خليفة بن خياط يحتمل أن البخاري أخذها عنه مذاكرةً. وقال في هدي الساري: "وجميع ما أخرجه له البخاري أن قرنه بغيره قال: حدثنا خليفة وذلك في ثلاثة أحاديث، وإن أفرده علق ذلك، فقال: قال خليفة. قاله أبو الوليد الباجي. ومع ذلك فليس فيها شيء من أفراده"[١١٦]. وهذا يدل بشكل واضح على أن أحاديث البخاري عن خليفة تحتمل المذاكرة، ويبقى الجزم بذلك صعباً، لأنّه يتعلق بتحديد نوع طريقة التحمل، التي أخذ بها البخاري عن خليفة.

سابعاً: ظهر لي أن ابن حجر تناقض أحياناً وهو يقرر غرض البخاري من(قال لي، قال لنا). ومن ذلك قوله: "وهذه الصيغة وهي: قال لنا يستعملها البخاري –على ما استقرئ من كتابه- في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات"[١١٧]. فهذا يتعارض مع قوله في موضع آخر حين قال: "قوله: وقال لنا سليمان... هو موصول، وسليمان من شيوخ البخاري، وجرت عادة البخاري الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات غالباً، وفي المتابعات نادراً"[١١٨]. والتعارض بين العبارتين ظاهر. وإذا نظرنا في المواضع في الجدول يتبين أنّ النسبة تكاد تكون متساوية، فكثيرا كانت منها موقوفات، وكثيراً منها مرفوعات لكن في المتابعات. وإذا أردنا أن ندقق نقول أن الأكثر منها ورودها في المتابعات، وبخاصة المرفوع منها. ولعل هذا مراد ابن حجر، والله -تعالى- أعلم.

وظهر لي من خلال الدراسة أن هناك أكثر من (١٢) موضعاً جاءت في تراجم الأبواب، وبالتالي يتبين أنّ ما أخرجه البخاري بصيغة "قال لي"، أو"قال لنا" لا يعدو أن يكون في تراجم الأبواب، أو المتابعات، والشواهد، أو الموقوفات، أي في غير مقام الاحتجاج كما قرر ابن حجر، لكن يبقى السؤال: لِمَ أخرج البخاري بهاتين الصيغتين؟وما غرضه؟ تفسير ذلك هو أن ذلك متعلق بطريقة التحمل، وهي المذاكرة.

ثامناً: قرر ابن حجر أنّ "قال لي"، و"قال لنا" لا تردان إلا في الموقوفات أو في المتابعات من الأحاديث المرفوعة، وهناك أحاديث كثيرة في صحيح البخاري لا تخفى على الباحثين ينطبق عليها هذا الوصف، ولم يستعمل البخاري فيها هذه الصيغة بل استعمل فيها صيغاً أخرى. ولا يحتاج ذلك إلى توضيح. وغاية ما ذهب إليه ابن حجر أنه وقف على أحاديث وردت فيها هذه الصيغة ودرسها، ووجدها تشترك في بعض الصفات فأطلق ما أطلق في غرض البخاري منها، ولكنه لم يتعرض إلى بقية الأحاديث التي تشاركها في هذه الصفات ورواها البخاري بصيغ أخرى، فكم من موقوفات وكم من مرفوعات رواها البخاري في المتابعات لم يستعمل البخاري فيها هذه الصيغة، ومن ثم فإنّ مدار المسألة ليس كون الحديث موقوفاً، أو فيه من ليس على شرط البخاري، وإنما يتعلق الأمر بطريقة التحمل.

ومن أمثلة ذلك:

١- قال البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا يحي-هو القطان-، عن قرة بن خالد، حدثني حميد بن هلال، حدثنا أبو بردة، عن أبي موسى "أنّ النبي ﷺ بعثه، وأتبعه معاذ".

ثم قال البخاري عقيبه مباشرة: "حدثني عبد الله ابن الصباح، حدثنا محبوب بن الحسن، حدثنا خالد، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة، عن أبي موسى أنّ رجلاً أسلم ثم تهود، فأتاه معاذ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما لهذا؟ قال أسلم ثم تهود. قال: لا أجلس

حتى أقتله، قضاء الله ورسوله ﷺ"[١١٩].

قال ابن حجر عن محبوب بن الحسن: "وهو مختلف في الاحتجاج به، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وهو في حكم المتابعة"[١٢٠].

فلِمَ لَمْ يخرج الحديث بصيغة قال لنا أو قال لي مع أنّ فيه راوٍ ليس على شرطه؟

٢- وأيضاً المثال الآتي:

- قال البخاري: "حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أُبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: "لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا قرأها رسول الله ﷺ على الناس. ثم حرم التجارة في الخمر"[١٢١].
- قال البخاري: "حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد ابن جعفر عن شعبة عن سليمان سمعت أبا الضحى يحدث عن مسروق عن عائشة أنها قالت: لما أنزلت الآيات الأواخر من سورة البقرة خرج رسول الله ﷺ فتلاهن في المسجد فحرم التجارة في الخمر"[١٢٢].
- وقال البخاري: "حدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت: لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة قرأهن النبي ﷺ في المسجد وحرم التجارة في الخمر"[١٢٣].
- وقال البخاري: "وقال لنا محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور والأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت: لما انزلت الآيات من آخر سورة البقرة قام رسول الله ﷺ فقرأهن علينا ثم حرم التجارة في الخمر"[١٢٤].

فهذه روايات استعمل البخاري فيها أكثر من صيغة مما يشير إلى أن المسألة مرتبطة بكيفية تحمله للحديث، وليس لذلك علاقة بنوع الحديث كما ذكر ابن حجر. صحيح أنه أخرجه في المتابعات، لكن لماذا؟ ذلك مرتبط بكيفية التحمل.

تاسعاً: هناك أحاديث كررها البخاري في صحيحه بالإسناد نفسه، وبالمتن نفسه، لكن تارة بصيغة "حدثنا"، وتارة بصيغة "قال لي". وهناك أحاديث أيضاً رواها البخاري في صحيحه بصيغة حدثنا ورواها في التاريخ الكبير بصيغة "قال لنا"، أو" قال لي"، أو العكس. وقد ذكرت أمثلة ذلك في أول البحث، فلم يستعمل البخاري في الحديث الواحد أكثر من صيغة؟ التفسير الوحيد هو أنّ طريقة التحمل مختلفة في الحديث الواحد. وليس لأن الحديث موقوف أو لأنه مرفوع وفيه من ليس على شرط البخاري، وإلا لكان البخاري رواه بالصيغة نفسها وهي: "قال لي"، أو "قال لنا". ولا بأس من إضافة مثالين آخرين:

١- قال البخاري في صحيحه: "حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: سمعت سعيد بن المسيب قال: البحيرة التي يمنع درّها للطواغيت... الخ. قال: وقال أبو هريرة: قال النبي ﷺ: رأيت عمرو ابن عامر بن لحيّ الخزاعي يجرّ قصبه في النار، وكان أول من سيّب السوائب"[١٢٥].

وروى البخاري هذا الحديث في موضع آخر لكن بصيغة قال لي فقال: "وقال لي أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري سمعت سعيداً يخبره بهذا. قال: وقال أبو هريرة: سمعت النبي ﷺ نحوه"[١٢٦].

فهذا حديث موقوف رواه البخاري في صحيحه بالاسناد نفسه، وبالمتن نفسه، لكن تارة بصيغة "قال لي"، وتارة بصيغة "حدثنا"، فكيف نفسّر صنيع البخاري هنا؟ هل ينطبق عليه ما قرره ابن حجر؟ الظاهر لي: لا ينطبق عليه ذلك، والله أعلم. صحيح أن ابن حجر قرر أنّه إنما يأتي بهذه الصيغة في الموقوفات، لكن لماذا لم يأت بها في الرواية الأخرى؟

٢- قال البخاري في صحيحه: "وقال إبراهيم بن موسى عن هشام: ولن أعود له وقد حلفت، فلا تخبري بذلك أحداً)[١٢٧].

قال ابن حجر[١٢٨]: " قـوله: وقال إبراهيـم بن

موسى، كذا لأبي ذر، ولغيره: قال لي إبراهيم بن موسى. وقد تقدم في التفسير بلفظ: حدثنا إبراهيم بن موسى". ثم بين ابن حجر أن البخاري اختصر بعض السند، ومراده أن هشام بن يوسف رواه عن ابن جريج بالسند الذي ذكره قبل هذا الحديث[١٢٩]. وأما الحديث الذي أشار إليه ابن حجر في كتاب التفسير فقال البخاري: "حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير عن عائشة-رضي الله عنها- قالت:.. الخ"[١٣٠]. فهذان حديثان بالإسناد نفسه، وبالمتن نفسه، إلا أنه أخرج أحدهما بصيغة "قال لي"، وأخرج الآخر بصيغة: "حدثنا".

عاشراً: إذا تأملنا ما ذكره ابن حجر في غرض البخاري من بعض الصيغ الأخرى، وهي صيغة" قال "تجد أن ابن حجر تردد في بيان غرض البخاري منها. ومن ذلك ما ذكره في قول البخاري: (وقال أبو اليمان...). حيث قال ابن حجر: "كذا عند الجميع، ولم أره بصيغة حدثنا. وأبو اليمان من شيوخه فإما أن يكون أخذه عنه مذاكرة، وإما أن يكون ترك التصريح بقوله حدثنا لكونه أثراً موقوفاً، ويحتمل أن يكون مما فاته سماعه) [١٣١].

وتأمل قوله: "لكونه أثراً موقوفا" في أن غرض البخاري من صيغة "قال" هي أن الحديث موقوف؛ فإنّ ابن حجر ذكر في مواضع عِدّة من شرحه جازماً أنّ البخاري يستعمل "قال لي"، و"قال لنا" في الموقوفات، وأن هذا غرض البخاري منها.

خاتمة البحث ونتائجه:

الحمد لله رب العالمين والصلاة على المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

توصلت من خلال دراستي هذه إلى جملة من النتائج أجملها فيما يأتي:

أولاً: أن بعض المحدّثين كانوا يساوون بين صيغ السماع (حدثنا، وأخبرنا، وأنبانا، وسمعت، وقال لنا، وذكر لنا)، ويعتبرون في ذلك المعنى اللغوي.

ثانياً: أن المحدّثين بعد أن حررت الاصطلاحات، فرّقوا بين صيغ السماع بحسب طريقة التحمل، وعدوا صيغة (قال لي، قال لنا) من صيغ السماع وأنَّ لها حكم الاتصال. والظاهر من صنيع البخاري في صحيحه التفرقة بينها.

ثالثاً: أظهرت الدراسة من خلال الأدلة أن صيغة (قال لي، قال لنا)عند البخاري في صحيحه لها حكم الاتصال كحدثنا.

رابعاً: تبين من الدراسة أن المحدّثين على أنَّ صيغة (قال لي، قال لنا) تستعمل في المذاكرة. نقل ذلك عنهم ابن الصلاح في مقدمته، والعراقي في ألفيته، وإن كان ابن الصلاح يرى أنّ هذه الصيغة ليست واضحة في الدلالة على المذاكرة مثل "قال".

خامساً: تبين أن من أطلق أنّ البخاري يأتي بهذه الصيغة في العرض والمناولة أو الإجازة هو إطلاق ينقصه الدليل، ولم يرتضه جماعة منهم ابن حجر، وإنّ اعتماد ابن الصلاح لرأي من يقول أنها في العرض والمناولة ينقصه الدليل والبرهان.

سادساً: ظهر من عرض رأي ابن حجر في غرض البخاري من صيغة (قال لي، قال لنا) وتحليله ومناقشته عدم دقته في أنّ هذه الصيغة يستعملها البخاري لأغراض أخرى غير المذاكرة. بل هو المتعين، وبخاصة أن المحدّثين استعملوا هذه الصيغة في المذاكرة، وابن حجر نفسه فسّر رواية البخاري عن خليفة بن خياط بأنها تحمل على المذاكرة.

سابعا: أظهرت الدراسة صحة قول ابن حجر في أنّ البخاري يأتي بصيغة: (قال لي، قال لنا) في الموقوفات، أو في المتابعات، في الأغلب، ولكن

يجب التفريق بين الكيفية التي يخرج بها البخاري الأحاديث التي استعمل فيها هذه الصيغة، وهو ما ذكر ابن حجر، وبين الغرض من استعماله لها.

ثامناً: ظهر من الدراسة بطلان رأي بعض الباحثين المعاصرين ممن يقول بالفرق بين قال لي، وقال لنا عند البخاري، وأن غرضه منهما مختلف، وأن نسبة ذلك إلى ابن حجر غير صحيحة.

تاسعاً: أظهرت الدراسة مدى دقة علماء الحديث وعلى رأسهم البخاري فيما يتعلق باستعمال صيغ التحمل والأداء.

عاشراً: تبين من خلال الدراسة أنه ينبغي على الباحث أن يكون موضوعيا فيما يتعلق بالمسائل الخلافية بين العلماء، وأن لا يميل إلى أحد الآراء إلا بقرينة أو دليل.

حادي عشر: توصي هذه الدراسة بما يأتي:

أ- العناية بما يتعلق بصيغ التحمل والأداء في الكتب الستة عموما لأهميتها وبخاصة فيما يتعلق بآثارها المترتبة في الحكم على الحديث من حيث الاتصال وعدمه.

ب- بحث مسألة التشدد والتساهل في التحمل والأداء عند المحدِّثين وأثره في الحكم على الرواية.

وأخيرا أسأله سبحانه التوفيق والسداد فيما ذهبت إليه، وأن يجعله من العمل الذي ينتفع به، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

(١) صالح بن سعيد الجزائري، التدليس وأحكامه وآثاره النقدية، دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ط١، ص٢٥٤ فما بعدها، وقد نقلت كلامه مع تصرف قليل.

(٢) محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث، جدة، دار المنارة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، ط٦، ص٢٣٣.

(٣) القاضي عياض اليحصبي (توفي٥٤٤ هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق أحمد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ط١، ص٦٩. وانظر أيضاً: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (توفي ٩٠٢هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تعليق صلاح عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، د. ط، ج٢، ص٢١.

(٤) محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (توفي ٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ١٩٧٧م، ط٢، ص٢٥٩.

(٥) القاضي عياض، الإلماع، ص٣٠.

(٦) تقي الدين عثمان بن الصلاح (توفي ٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦م، ص١٣٢.

(٧) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (توفي ٩١١هـ)، تدريب الراوي شرح تقريب النووي، تحقيق: عرفان العشا، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣م، ص٢٣٥.

(٨) عماد الدين بن كثير، اختصار علوم الحديث مع شرح الشيخ أحمد شاكر (الباعث الحثيث)، بيروت، دار الفكر، ص١٠٤. وانظر: الخطيب البغدادي (توفي ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، ص٢٨٤.

(٩) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٨٤.

(١٠) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٨٨.

(١١) ابن الصلاح، المقدمة، ص٢٢٧، وص٣١٨. وأيضاً: ابن كثير، الباعث الحثيث، ص١٠٤. والسخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٢٦. والسيوطي، التدريب، ص٢٣٧.

(١٢) السيوطي، التدريب، ص١١٥.

(١٣) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٨٤-٢٨٧.

(١٤) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٢٠.

(١٥) قدم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية على توضيح الأفكار الجمع على المفرد في المرتبة الرابعة، وهو خطأ، والله أعلم. توضيح الأفكار، ج٢، ص٢٩٦.

(١٦) انظر تعليقه على توضيح الأفكار، ج٢، ص٢٩٦.

(١٧) الخطيب البغدادي، الجامع، ج٢، ص٤٠٤.
(١٨) أحمد شاكر، الباعث الحثيث، ص١٤٥.
(١٩) أحمد بن علي بن حجر (توفي٨٥٢هـ)، فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة، دار الريان، ١٩٨٦م، ط١، ج٢، ص٣٨٩.
(٢٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الوصايا، باب قول الله ﷻ (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم...). حديث رقم ٢٧٨٠، ج٥، ص٤٨٠.
(٢١) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٢٧.
(٢٢) قال ابن الأثير: "القُصْب بالضم: المعَى وجَمْعه: أقْصاب. وقيل: القُصْب: اسم لِلأمْعاء كُلَّها. وقيل: هو ما كان أسْفَل البَطْن من الأمْعاء". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، تحقيق الزاوي والطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٧٩م، ج٤، ص١١٠.
(٢٣) السوائب جمع سائبة، وهي الأنعام التي كانوا يسيّبونها لآلهتهم فلا يُحمَل عليها شيء. العيني، عمدة القاري، ج٧، ص٢٩١. وقال ابن الأثير: "كانوا إذا تابَعت الناقة بيْن عشْر إناث لم يُركَب ظهرُها، ولم يُجَزَّ وَبرها، ولم يَشْرب لبَنَها، إلاّ ولدُها، أو ضَيْف، وتركُوها مُسَيَّبة لسَبِيلها، وسمُّوها السَّائبة". النهاية في غريب الحديث، ج١، ص٢٤٧.
(٢٤) ابن حجر، فتح الباري، كتاب المناقب، باب قصة خزاعة، حديث رقم ٣٥٢١، ج٦، ص٦٣٣.
(٢٥) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، باب (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة... إلخ)، حديث رقم ٤٦٢٣، ج ٨، ص١٣٢.
(٢٦) محمد بن إسماعيل البخاري (توفي ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، الهند، حيدر أباد، ١٣٦١هـ، ج١، ص١٤٠.
(٢٧) البخاري، صحيح البخاري، بيروت، دار الجيل، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمس أوسق صدقة، ج٢، ص١٥٦.
(٢٨) البخاري، التاريخ الكبير، ج٤، ص١٧٤.
(٢٩) البخاري، الصحيح، كتاب الأذان، باب الأذان مثنى مثنى، ج١، ص ١٥٧.
(٣٠) ابن الصلاح، المقدمة، ص١٣٦.
(٣١) ابن الصلاح، المقدمة، ص٦٩.
(٣٢) هو أبو جعفر بن حمدان بن علي بن سنان النيسابوري، الحافظ الزاهد، له صحيح على شرط مسلم، توفي سنة ٣١١هـ. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٧٦١.
(٣٣) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمد رأفت سعيد، مصر، دار الوفاء، ٢٠٠٢م، ط١، ج٢، ص٨٢.
(٣٤) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٢٠.
(٣٥) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٢٦.
(٣٦) ابن الصلاح، المقدمة، ص٦٩.
(٣٧) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: مسعود السعدني، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، ص٢٣٤.
(٣٨) هو الحافظ أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي. كان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث، عالماً بالتواريخ والأنساب، إماماً في التفسير. من مصنفاته: الفاروق في الصفات، وذم الكلام وأهله، ومنازل السائرين. توفي في ذي الحجة، سنة ٤٨١هـ. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١١٨٤.
(٣٩) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٢٦.
(٤٠) هو الإمام أبو عبدالله شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكَرْمَاني (بفتح الكاف، وكسرها)، نسبة إلى كَرْمَان، وهي مدينة بين غزنة والهند. له مصنفات مهمة أبرزها شرح صحيح البخاري وسمّاه: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري وقد نهل من حياضه: ابن حجر والعيني والقسطلاني في شروحاتهم على البخاري. توفي في سادس عشر المحرم سنة ٧٨٦هـ.
(٤١) هو الإمام الحافظ بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد الحلبي الأصل العينتابي المولد والمنشأ ثم القاهري الدار والوفاة المعروف بالبدر العيني. له مصنفات جليلة في الحديث والفقه والتاريخ والعربية وغيرها. ومن أجلها شرح صحيح البخاري سماه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". ترجمه السخاوي في الضوء اللامع، وابن العماد في شذرات الذهب، وغيرهما كثير. توفي ليلة الثلاثاء، رابع ذي الحجة، سنة ٨٥٥هـ.

(٤٢) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٣٠.
(٤٣) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص١٠٠.
(٤٤) السيوطي، تدريب الراوي، ص٢٦٢.
(٤٥) ابن الصلاح، المقدمة، ص٧٠.
(٤٦) صلاح الدين أبو سعيد العلائي (توفي ٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٦م، ط٢، ص١٢٤.
(٤٧) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص١١٨.
(٤٨) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٦٢.
(٤٩) هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن منده (توفي ٣٠١هـ). تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٧٤١.
(٥٠) زين الدين عبدالرحيم العراقي (توفي ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، وبذيله: المصباح للشيخ الطباخ، بيروت، دار الحديث، ١٩٨٩م، ط٣، ص٢٢.
(٥١) ابن حجر، طبقات المدلسين، تحقيق: محمد زينهم، القاهرة، دار الصحوة، ١٩٨٦م، ط١، ص٣٨.
(٥٢) ابن حجر، النكت، ص٢٣٥.
(٥٣) هو الحافظ يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي أبو يعقوب الحافظ البغدادي. مفيد بغداد، وشيخ الصوفية برباط الأرجواني، ثقة، واسع الرحلة، جمع "أربعين البلدان" فأجاد تصنيفها، روى شيئاً يسيراً، توفي سنة ٥٨٥هـ. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٤، ص٣٠٩. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٤، ص١٣٥٧.
(٥٤) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٢٦.
(٥٥) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص٣٨.
(٥٦) ابن حجر، النكت، ص٢٣٤.
(٥٧) ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٣٨٩.
(٥٨) ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٩٦.
(٥٩) هو صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود بن محمود البخاري الحنفي. عالم محقق، له تصانيف، أشهرها التنقيح، وشرحه المسمّى: التوضيح في حلّ غوامض التنقيح (في أصول الفقه). توفي سنة ٧٤٧هـ. القنوجي، أبجد العلوم، ج ٣، ص١٢١.
(٦٠) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي. له مصنفات أشهرها شرحه على كتاب صدر الشريعة (التوضيح) المسمّى: التلويح إلى كشف حقائق التنقيح. توفي سنة ٧٩٢هـ. حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١، ص٤٩٨.
(٦١) العيني، عمدة القاري، تصحيح عبدالله محمود عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، ط١، ج٦، ص١٩٩.
(٦٢) العيني، عمدة القاري، ، ج١١، ص١٣.
(٦٣) العيني، عمدة القاري، ج٢٠، ص١١.
(٦٤) العيني، عمدة القاري، ج٢١، ص٣٠٦.
(٦٥) العيني، عمدة القاري، ج١٤، ص٧٥.
(٦٦) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأذان، باب إمامة المفتون، حديث رقم ٦٩٥، ج٢، ص٢٢١.
(٦٧) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأذان، باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام، حديث رقم٨٤٨، ج٢، ص٣٨٩.
(٦٨) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء قائما، حديث رقم ١٠٢٢، ج٢، ص٥٩٥.
(٦٩) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الحرث والمزارعة، باب فضل الزرع والغرس، حديث رقم ٢٣٢٠، ج٥، ص٦.
(٧٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: (يسألونك عن اليتامى... الخ)، حديث رقم ٢٧٦٧، ج٥، ص٤٦٢.
(٧١) ابن حجر، فتح الباري، كتاب النكاح، باب ما يحل من النساء وما يحرم، ج٩، ص٥٨.
(٧٢) ابن حجر، فتح الباري، كتاب العلم، باب قول المحدث: حدثنا أوأخبرنا وأنبأنا، ج١، ص ١٧٤.
(٧٣) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الصلاة، باب الصلاة بين السواري، حديث رقم ٥٠٥، ج١، ص٦٨٩.
(٧٤) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الحج، باب الزيارة يوم النحر، حديث رقم ١٧٣٢، ج٣، ٦٦٣.
(٧٥) ابن حجر، فتح الباري، كتاب المناقب، باب من انتسب إلى آبائه، حديث رقم ٣٥٢٦، ج٦، ٦٣٧.
(٧٦) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، باب (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)، حديث رقم ٤٥٤٣، ج٨، ص٥٢.
(٧٧) ابن حجر، فتح الباري، كتاب اللباس، باب لبس

الحرير، حديث رقم ٥٨٣٤، ج١٠، ص٢٩٦.

(٧٨) ابن حجر، فتح الباري، كتاب اللباس، باب ما يذكر في الشيب، حديث رقم ٥٨٩٨، ج١٠، ص٣٦٤.

(٧٩) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، حديث رقم ٦٤٤٠، ج١١، ص٢٥٨.

(٨٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأحكام، باب الشهادة على الخط المختوم، ذكرة في ترجمة الباب، ج١٣، ص١٥٠.

(٨١) ابن حجر، فتح الباري، البيوع، باب إذا اشترى شيئاً فوهب...، حديث ٢١١٥، ج٤، ص٣٩٢.

(٨٢) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الصوم، باب الحجامة، ذكره في ترجمة الباب، ج٤، ص٢٠٥.

(٨٣) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الصوم، باب صيام أيام التشريق، حديث رقم١٩٩٦، ج٤، ص٢٨٥.

(٨٤) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الوصايا، باب قول الله ﷻ: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم... إلخ)، حديث رقم٢٧٨٠، ج٥، ص٤٨٠.

(٨٥) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الطلاق، باب الظهار، ذكره في ترجمة الباب، ج٩، ص٣٤٢.

(٨٦) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الفتن، باب التعوذ من الفتن، حديث رقم٧٠٩١، ج١٣، ص٤٧.

(٨٧) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الحج، باب طواف النساء مع الرجال، حديث رقم١٦١٨، ج٣، ص٥٦٠.

(٨٨) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف، حديث رقم١٦٥١، ج٣، ص٥٨٨.

(٨٩) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الحج، باب حج النساء، حديث رقم١٨٦٠، ج٤، ص٨٦.

(٩٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، ذكره في ترجمة الباب، ج٤، ص٢٠٥.

(٩١) ابن حجر، فتح الباري، كتاب البيوع، باب من باع نخلاً قد أبرت، حديث رقم٢٢٠٣، ج٤، ص٤٦٩.

(٩٢) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الصلح، باب قول النبيﷺ: للحسن بن علي"ابن هذا سيد"، حديث رقم٢٧٠٤، ج٥، ص٣٦١.

(٩٣) ابن حجر، فتح الباري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم٣٢٠٧، ج٦، ص٣٤٨.

(٩٤) ابن حجر، فتح الباري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، حديث رقم٣٦٨٦، ج٧، ص٥١.

(٩٥) ابن حجر، فتح الباري، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبدالله بن سلام، حديث رقم٣٨١٢، ج٧، ص١٦١.

(٩٦) ابن حجر، فتح الباري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، حديث رقم٤١٢٥، ج٧، ص٤٨١.

(٩٧) ابن حجر، فتح الباري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، ج٧، ص٤٨١.

(٩٨) ابن حجر، فتح الباري، كتاب المغازي، باب (ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً... إلخ)، حديث رقم٤٠٦٨، ج٧، ص٤٢٢.

(٩٩) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، باب (ماجعل الله من بحيرة ولا سائبة... إلخ)، حديث رقم٤٦٢٣، ج٨، ص١٣٢.

(١٠٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، سورة البقرة، باب قول الله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها)، حديث رقم٤٤٧٦، ج٨، ص١٠.

(١٠١) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)، حديث رقم٥٢٩١، ج٩، ص٣٣٥.

(١٠٢) ابن حجر، فتح الباري، كتاب اللباس، باب البرانس، حديث رقم٥٨٠٢، ج١٠، ص٢٨٣.

(١٠٣) ابن حجر، فتح الباري، كتاب النكاح، باب كثرة النساء، حديث رقم٥٠٦٨، ج٩، ص١٥.

(١٠٤) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأدب، باب التبسم والضحك، حديث رقم٦٠٩٣، ج١٠، ص٥٢٠.

(١٠٥) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الديات، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب، ج١٢، ص٢٣٦.

(١٠٦) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم، حديث رقم٧١٧٠، ج١٣، ص١٦٩.

(١٠٧) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الدعوات، باب لكل نبي دعوة مستجابة، حديث رقم٦٣٠٥، ج١٠، ص٩٩.

(١٠٨) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التوحيد، باب ذكر

النبيﷺ وروايته عن ربه، حديث رقم٧٥٣٩، ج١٣، ص٥٢١.

(١٠٩) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، حديث ١٣٣٨، ج٣، ص٢٤٤.

(١١٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: "آمين"، حديث رقم٣٢٣٩، ج٦، ص٣٦٢.

(١١١) ابن حجر، فتح الباري، كتاب المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، حديث رقم٣٦٣٧، ج٦، ص٧٣٠.

(١١٢) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (وهو العزيز الحكيم...)، حديث رقم٧٣٨٤، ج١٣، ص٣٨١.

(١١٣) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (بل هو قرآن مجيد)، حديث ٧٥٥٣، ج١٣، ص٥٣٢.

(١١٤) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حرم طعاماً، حديث رقم٦٦٩١، ج١١، ص٥٨٣.

(١١٥) ابن حجر، فتح الباري، كتاب النكاح، باب قول الله ﷻ: (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء...)، ج٩، ص٨٤.

(١١٦) ابن حجر، هدي الساري، ص٤٠١.

(١١٧) ابن حجر، فتح الباري، ج٥، ص٦.

(١١٨) ابن حجر، فتح الباري، ج٥، ص٤٦٢.

(١١٩) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه... ، حديث رقم٧١٥٦، وحديث رقم ٧١٥٧، ج١٣، ص١٤٣.

(١٢٠) ابن حجر، فتح الباري، ج١٣، ص١٤٣.

(١٢١) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، باب (وأحل الله البيع وحرم الربا)، حديث رقم٤٥٤٠، ج٨، ص٥١.

(١٢٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب يمحق الله الربا، حديث رقم ٤٥٤١، ج٨، ص٥١.

(١٢٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب (فأذنوا بحرب من الله ورسوله)، حديث رقم ٤٥٤٢، ج٨، ص٥٢.

(١٢٤) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)، حديث رقم ٤٥٤٣، ج٨، ص٥٢.

ومن الأمثلة أيضا قال البخاري: "حدثنا مسلم، حدثنا هشام، حدثنا قتادة، عن أنس ح وحدثني محمد بن عبدالله بن حوشب، حدثنا أسباط أبو اليسع البصري، حدثنا هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبيﷺ بخبز شعير... الخ الحديث. ابن حجر، فتح الباري، كتاب الصوم، باب شراء النبيﷺ بالنسيئة، حديث رقم ٢٠٦٩، ج٤، ص٣٥٤. وذكر ابن حجر أنّ أبا اليسع فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده. ابن حجر، فتح الباري، كتاب الصوم، باب شراء النبيﷺ بالنسيئة، حديث رقم ٢٠٦٩، ج٤، ص٣٥٤. وقد قال في التقريب عن أسباط هذا "ضعيف. ابن حجر، التقريب، ١٢٢. فلم إذن استعمل البخاري صيغة "حدثني" وفي الاسناد راو ضعيف؟

(١٢٥) ابن حجر، فتح الباري، كتاب المناقب، باب قصة خزاعة، حديث رقم ٣٥٢١، ج٦، ص٦٣٣.

(١٢٦) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، باب (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة...)، حديث ٤٦٢٣، ج٨، ص١٣٢.

(١٢٧) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حرم طعاماً، حديث رقم٦٦٩١، ج١١، ص٥٨٣.

(١٢٨) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حرم طعاماً، حديث رقم٦٦٩١، ج١١، ص٥٨٣.

(١٢٩) إسناد الحديث الذي أخرجه البخاري قبل هذا الحديث هو: "حدثنا الحسن بن محمد حدثنا الحجاج عن ابن جريج قال: زعم عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول: سمعت عائشة تزعم أن النبي ﷺ كان يمكث... الخ".

(١٣٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، سورة التحريم، باب: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ..**﴾[١: التحريم]، حديث ٤٩١٢، ج٨، ص٥٢٤.

(١٣١) ابن حجر، فتح الباري، ج١٣، ص٣٣٤.